

AMAN
Transparency Palestine



إدارة الإعلام الرسمي الفلسطيني وعلاقته بنزاهة الحكم

مؤتمر أمان السنوي

التجربة الفلسطينية في
نزاهة الحكم ومكافحة الفساد
السياسي

من أوراق

مقدم الورقة: د. معز كراجة

2021/9/1



إدارة الإعلام الرسمي الفلسطيني وعلاقته بنزاهة الحكم

تعالج هذه الورقة موضوع الإعلام الفلسطيني الرسمي وعلاقته بنزاهة الحكم، وذلك من خلال مؤشرين اثنين، وهما: أولاً: البيئة القانونية والمؤسسية الناظمة لعمل الإعلام الرسمي، إن كانت تحقق الحيادية في التعبير عن وجهات نظر الأطراف الفلسطينية المتنوعة ولضمان ذلك مدى توفر الاستقلالية لإدارتها ومدى توفر الموارد اللازمة لعملها تحمها من أي هيمنة سياسية عليها ذات لون واحد.

ثانياً: كيفية معالجة الإعلام الرسمي لقضايا المجتمع، وخاصة التي تشكل قضايا رأي عام تمس حياة المواطنين وحررياتهم. ونركز في هذا المحور تحديداً على مدى التزام هذا الإعلام بكونه "إعلام دولة" يعبر عن عموم المجتمع بكل ما فيه من تيارات سياسية وقوى اجتماعية، ومدى التزامه بتوفير ذات المساحة لمختلف الأصوات والأراء ووجهات النظر، وكذلك إن كان يقدم للمواطن المعلومات التي يحتاجها بشفافية دون اجتزاء أو تضليل.

نعتد على هذين المؤشرين لما بينهما من ترابط، إذ من الصعب الحديث عن وجود إعلام رسمي يعالج قضايا المجتمع بتوازن وموضوعية، ويعطي المساحة ذاتها لمن هم داخل السلطة وخارجها على حد سواء، دون أن تتمتع مؤسساته بالاستقلالية اللازمة، ودون أن تكون مستوياته الوظيفية العليا محمية من هيمنة سياسية ذات لون واحد، حيث أن المحتوى الإعلامي يأتي غالباً نتاج السياسات الإعلامية والتحريرية التي تضعها إدارة تلك المؤسسات.

وقبل الخوض في رصد وتحليل الإعلام الرسمي ومدى التزامه بمتطلبات نزاهة الحكم في فلسطين وفقاً لهذين المؤشرين، علينا التأكيد على أن أهمية هذا الموضوع نابعة من أهمية الإعلام ذاته، لكونه يمثل مرتكزا أساسيا في بناء المجتمعات وتطورها وتعزيز أسس الديمقراطية فيها. فهو إضافة لكونه وسيلة هامة في نقل الأخبار وشرح وتفسير الأحداث وتوفير المعلومات للمواطنين، لديه أدوار أعمق تتمثل في بناء منظومة القيم والسلوك، وفي بناء وتعزيز الهوية الجمعية والقيم المشتركة. هذا إلى جانب ممارسته لدور السلطة الرابعة التي تراقب وترصد عمل مؤسسات المجتمع بمختلف قطاعاتها وخاصة العامة منها، بما يضمن التزامها بسيادة القانون وبمعايير النزاهة والشفافية. وخضوع قراراتهم والمصلحة العامة لذلك لظالما كان واقع الإعلام الرسمي في أحد جوانبه هو إنعكاس لطبيعة النظام السياسي ومؤشر على مستواه الديمقراطي ومدى ضمانه للحرية المختلفة.

وفي السياق الفلسطيني تحديداً، شهد مطلع تسعينيات القرن الماضي تحولاً سياسياً جذرياً تمثل في إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما مثل تحولاً جذرياً في المشهد الإعلامي، حيث انتقلت المؤسسات الإعلامية التي كانت تدار من قبل منظمة التحرير في الشتات، إلى أرض الوطن لتصبح جزءاً من مؤسسات "مشروع الدولة"، وهذا أحدث تحولاً جذرياً في أدوارها ومهامها أيضاً، حيث وجدت نفسها أمام مهمة الانخراط في قضايا "البناء الداخلي" على صعد اجتماعية وثقافية واقتصادية وتنموية، بعد أن كانت مهمتها الأساسية الدفاع عن المشروع الوطني التحرري. وانسجاماً مع صفة "إعلام دولة"، فهذا الإعلام ملزم بمعالجة قضايا "البناء الداخلي" من منطلق الصالح العام لعموم المجتمع، فهو يمول بالدرجة الأولى من

جيوب دافعي الضرائب، وهذا ما يميزه عن "إعلام الحزب" كما أن هذا ما يجب أن يمنعه أن يكون "إعلام سلطة" أو حكومة أو "إعلام الحزب الحاكم" أو اعلام حزب الحاكم (شريحة النخب السياسية والاقتصادية الملتفة حول الحاكم كأفراد ومجموعات مصالح).

ويتجسد الإعلام الرسمي الفلسطيني في إذاعة وتلفزيون فلسطين، ووكالة الأنباء "وفا"، ووزارة الإعلام، إضافة الى صحيفة "الحياة الجديدة" التي تأسست بعد إنشاء السلطة الفلسطينية (في ملابسات غريبة لا مكان هنا لنقاشها) لتصبح في نهاية الأمر جزءا من الإعلام الرسمي.

إحكام السيطرة على مؤسسات الإعلام الرسمي:

لا يمكن تفسير المحتوى الإعلامي الرسمي كما تم رصده أعلاه، إلا كتعبير عن السياسات الإعلامية والتحريرية التي توجه هذا الإعلام وتحدد منطلقات عمله. كما لا يمكن فهم تلك السياسات الإعلامية إلا كنتاج للتوجهات الحزبية والأيدولوجية لواقعها. بمعنى آخر، المحتوى الإعلامي هنا هو انعكاس لمن يهيمن على المؤسسة الإعلامية الرسمية ويحدد توجهاتها.

وهذه الهيمنة على الإعلام الرسمي تبدأ من مؤسسة الرئاسة والرئيس أولا، حيث وحتى العام 2010 لم يكن هناك تشريعات تنظم عمل كل من الإذاعة والتلفزيون على سبيل المثال، حتى بدأت منذ ذلك التاريخ تصدر مراسيم رئاسية تنظم عمل هذه المؤسسة داخليا وتحدد كيفية إدارتها وآليات تعيين المشرفين عليها. حيث بتاريخ 2010/10/22، صدر مرسوم رئاسي تم خلاله استبدال مسمى "الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية" بمسمى "الهيئة العامة للتلفزيون"، وفيه أيضا تم نقل كافة مهام وصلاحيات مجلس إدارة الهيئة إلى مجلس الأمناء لمدة ثلاث سنوات. وتم إلغاء منصب المشرف العام. وهنا يجب الإشارة تحديدا إلى المادة 5 من هذا المرسوم التي منحت الرئيس صلاحية تعيين رئيس وأعضاء مجلس أمناء الهيئة، في حين نصت المادة 7 على أن يعين الرئيس مجلس إدارة بناء على تنسيب من المشرف العام للهيئة، وخلا القانون من أي ذكر لمجلس الوزراء. وهذا يعني أن الرئيس هو من يحدد هوية من يدير هذه المؤسسة الإعلامية الرئيسية.

وهذا يأتي على خلاف ما تنص عليه المادة 69 من القانون الأساسي المعدل لعام 2003، حيث تحدد بشكل مفصل اختصاصات مجلس الوزراء، ومن بينها إنشاء أو الغاء الهيئات والمؤسسات والسلطات أو ما في حكمها من وحدات الجهاز الإداري التي يشملها الجهاز التنفيذي التابع للحكومة، على أن ينظم كل منها بقانون. بالإضافة إلى صلاحيات تعيين رؤساء الهيئات والمؤسسات المشار إليها أعلاه والإشراف عليها وفقا لأحكام القانون. هذا عدا عن غياب تام للمجلس التشريعي المعطل منذ سنوات، ولا يقوم بدوره الرقابي الأساسي إن كان على المؤسسات الإعلامية الرسمية، أو على إدارة السلطة التنفيذية لهذه المؤسسات وطبيعة التعيينات الوظيفية فيها، وخاصة على مستوى الوظائف العليا.

وعلى الرغم من أننا لا يمكن أن نعزي هذه الهيمنة السياسية ذات اللون الواحد على الإعلام الرسمي إلى الانقسام السياسي عام 2007، إلا أنه مما لا شك فيه أن هذا الانقسام قد دفع بتلك الهيمنة إلى الأمام، بل وأوجد لها شرعية ما لدى أصحابها. بعد الاقتتال الداخلي في قطاع غزة بأن عليها الإمساك أكثر بزمام السلطة بكل مؤسساتها، بما فيها المؤسسة الإعلامية،

ولذلك نجد أن تلك المراسيم الرئاسية التي نتحدث عنها قد جاءت بعد ذلك الانقسام، وهو ما عزز أيضا التوجه لتعميق الهيمنة السلطوية إن جاز التعبير على الوظائف العليا.

المحتوى الإعلامي:

منذ مطلع التسعينيات حتى اليوم، هنالك كم هائل من الأحداث والقضايا، وخاصة قضايا الرأي العام التي يمكن مراجعتها وتحليلها لتبيان مدى مهنية الإعلام الرسمي الفلسطيني ومدى احتكامه للضوابط التي سبق الإشارة لها من معايير ومبادئ وعلاقته بالدولة والمجتمع. ولكن بما أن ذلك أوسع بكثير من حدود هذا التقرير، فقد ذهبنا إلى رصد وتحليل قضايا بارزة طرأت في الأشهر القليلة الماضية، والتي من أهمها:

- مقتل الناشط والمرشح السابق للانتخابات التشريعية نزار بنات
- الاحتجاجات والمظاهرات التي أعقبت الحدث الأول، أي مقتل بنات
- قضية تبادل اللقاحات مع الجانب الإسرائيلي.

وقد عملنا على تحليل المحتوى الإعلامي حول هذه القضايا من خلال مراجعة الصفحات الالكترونية الرسمية لكل من إذاعة وتلفزيون فلسطين، ووكالة الأنباء "وفا" وصحيفة الحياة الجديدة، إضافة إلى مراجعة ورصد ما صدر عن وزارة الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة.

تمثل القضايا المختارة هنا للرصد والتحليل، قضايا رأي عام أثارت الكثير من الجدل بين مكونات المجتمع وقواه الاجتماعية وتياراته السياسية والحزبية، وهو ما يعني أن الإعلام الرسمي أمام تحدي مهني وقانوني وأخلاقي، إذ عليه معالجتها بنقل المعلومات الموثقة من مصادرها بشفافية بعيدا عن أي انتقاص أو تضليل. كما عليه أن ينقل للمواطنين الحدث من زواياه المختلفة وبكل ما فيه من مواقف وآراء ووجهات نظر، خاصة وأن النظام السياسي الذي يقود السلطة يمثل طرفا في هذه القضايا.

ولكن، على عكس المتوقع منه وفقا لتلك الضوابط، لم يأخذ الإعلام الفلسطيني الرسمي في معالجته لكل تلك القضايا، مسافة موضوعية من المجتمع والسلطة، وإنما أظهر التصاقه بالسلطة على حساب المجتمع، فقد نقل روايتها دون غيرها، وتبناها ودافع عنها بشكل مطلق، وعمل على تغييب وإقصاء الأطراف الأخرى وتجاهل روايتها للأحداث.

هذه مرتكزات أساسية حكمت تغطية الإعلام الرسمي للأحداث، معتمدا بذلك سياسة عدم نقل الحدث من مصادره في خبر مستقل، ضمن عناصره المعروفة إعلاميا من حيث الزمان والمكان والشهادات والحيثيات، وإنما جعل دائما من ردة الفعل الرسمية على هذا الحدث هي الخبر الرئيسي. لذلك وجدنا عشرات الأخبار التي تنقل تصريحات شخصيات رسمية سواء في السلطة الفلسطينية أو في حركة "فتح" حول المظاهرات التي نزلت إلى الشوارع تنديدا بمقتل بنات على سبيل المثال، ولكن دون أن نجد خبرا واحدا يروي للمواطن بموضوعية ومن زوايا مختلفة ما هي هذه التظاهرات ومن هم المتظاهرون وبماذا يطالبون، وذلك على لسانهم هم بالدرجة الأولى.

وهذا يعني من جانب آخر، أن الإعلام الرسمي قد تخلى عن مسؤولية أساسية وبدئية تتمثل في ضرورة توفير المعلومة للمواطن وربطه بواقعه من خلال إطلاعه على ما يحدث فيه. وهذا التخلي عن هذه المسؤولية يتجسد أيضا في غياب أشكال أخرى من المواد الإعلامية كالتحقيقات الصحافية على سبيل المثال التي تلزم الصحفيين بضرورة السعي وراء المعلومة والتنقيب عنها واثباتها وتوثيقها. مما يدفعنا لتسمية التغطية الإعلامية الرسمية لتلك الأحداث بتغطية " التصريحات أحادية الجانب".

وتجدر الإشارة هنا، أننا نرصد قضايا حقوقية تمس حريات المواطن وأمنه، وأطرافها هي الحكومة من جهة والشارع من جهة أخرى، ولا نتحدث عن قضايا خلافية على مستوى سياسي بين حركتي "فتح" و "حماس" على سبيل المثال، مما يعني أن الإعلام الرسمي هنا قد وقف في صف النظام السياسي وتخلي نهائيا عن المواطنين دافعي الضرائب.

أما على صعيد سياسي، فقد كان من الواضح والجلي وجود هيمنة سياسية من لون واحد من المؤيدين والمدافعين عن النظام السياسي الحاكم على المحتوى الإعلامي الرسمي. فالصوت المسموع عبر هذه الوسائل والمسيطر عليها من قبل مسؤولين يتم تعيينهم من نفس شريحة حزب الحاكم، فقد نقل عشرات التصريحات والمواقف لقيادات معروفة ولاءها للحاكم، وشرح ووضع موقفها من القضايا المطروحة، دون أن نجد في المقابل صوت ومواقف أطراف أخرى. أي أن الإعلام العمومي تحول إلى "إعلام خاص بالنظام السياسي الحاكم" يتبنى رواية حزب الحاكم ويعطيه المساحة الكافية ويمنعها عن غيره من أطراف.

والملفت خلال عملية رصدنا هذه، أن الإعلام الرسمي لم يكتف بدور المنحاز للنظام السياسي على حساب الأطراف الأخرى، وإنما مارس تعديا واضحا على تلك الأطراف من مواطنين وقوى اجتماعية وأهلية، وذلك من خلال محاولة انتزاع الشرعية عنها. فقد حاول على سبيل المثال الربط بين المظاهرات والاحتجاجات في الشوارع وبين "الفوضى التي تهدد الاستقرار"، بل وحاول تصوير المتظاهرين بأنهم يقصدون إحداث الفوضى لكونهم يمثلون "أجندات خارجية". وهذا ما تم رصده وتحليله عبر عشرات الأخبار والتصريحات ومقالات الرأي، ولا نبالغ إن قلنا إنه بذلك قد مارس التحريض ضد مواطنين من دافعي الضرائب.

وهذا ما يدفعنا في سياق سردنا لماهية المحتوى الإعلامي الرسمي، للإشارة إلى أننا نتحدث عن قضايا أثارت جدلا واسعا واستقطابا حادا في الشارع الفلسطيني وبين مكوناته، وبينه وبين نظامه السياسي، ما يجعل من موضوعية الإعلام الرسمي أكثر من كونها مسألة مهنية أو حق للمواطن يجب إقراره، وإنما الموضوعية في هكذا سياق هي ضرورة لضمان عمل مؤسسات الدولة بما يحقق الصالح العام وبما يمنع توغلها في حياة الفرد والمجتمع. كما أنها موضوعية ضرورية لكسر حدة هذا الاستقطاب والمحافظة على السلم الأهلي.

إذا، ووفقا لما تم رصده، فقد اعتمد الإعلام الرسمي استراتيجية تقوم على المرتكزات الرئيسية التالية:

- الإنحياز الكامل للنظام السياسي بمختلف مؤسساته المدنية والأمنية، وتبني رواية الحكومة ومؤسسة الرئاسة دون غيرها.
- الانحياز الكامل للحزب الذي ينتهي له كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة ومسؤولي المؤسسات الإعلامية، والدفاع عنها وعن قراراتها.
- تغييب الأصوات المعارضة للنظام السياسي والحزب الحاكم.

ومن آثار هذه المرتكزات الثلاث، انها قد تساهم في توغل أجهزة الدولة أو النظام السياسي في حياة المواطن، وتشكل حماية ضمنية للحكومة للعمل وفقا لما تريده حتى لو لم يمكن عملها محتكما للصالح العام ووفقا لقواعد النزاهة والشفافية. وتعني أيضا ممارسة التضليل على المواطنين وإخفاء المعلومات والحقائق عنهم. أو بكلمات أخرى، إن ارتهان الإعلام الرسمي للنظام السياسي وللحزب الحاكم وتبنيه المطلق لروايتهم والدفاع عنهما، ما يعني عمليا الفتك في مرتكزات العمل الديمقراطي والتعدي على حقوق المواطنين وحررياتهم، وهو ما يساهم في تعبيد الطريق الى مزيد من تركز السلطة في يد النخبة الحاكمة مقابل الحد من المشاركة المجتمعية الديمقراطية في إدارة المؤسسات العامة وشؤون حياة المواطنين.

استخلاصات عامة:

يتضح من خلال هذا الرصد، سواء على صعيد أداء الإعلام الفلسطيني الرسمي أو على صعيد بعض جوانب المنظومة القانونية الضابطة لمحددات عمله، أن هذا الإعلام يخضع لهيمنة سياسية من قبل النظام السياسي أثرت بشكل عميق في توجهاته وسياساته التحريرية وفي آليات تعاطيه ومعالجته لقضايا المجتمع. وبسبب هذه الهيمنة، مازال بعيدا عن كونه إعلاما عموميا يمثل الدولة والمجتمع بموضوعية.

لقد فشل "الإعلام العمومي" في أن يقف على مسافة واحدة من مختلف مكونات المجتمع، ومن السلطة والمعارضة، ومن السلطة والمجتمع، بما يمكنه من التعبير النزيه والشفاف عن ذلك التنوع والتباينات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني. وبدل ذلك عمل على ترويح وترسيخ رواية واحدة هي رواية الحكومة وحزب الحاكم، وبالتالي فقد تخلى هذا الإعلام ضمنا عن مسؤوليته الحيوية والتمثلية في ضرورة مراقبة عمل مؤسسات القطاع العام وتصويبها.

وارتباطا بغياب دوره الرقابي، فشل هذا الإعلام في ضمان تدفق المعلومات بين النظام السياسي والمجتمع بما يحقق المكاشفة بين الطرفين ويسمح للمواطن تحديدا بالاطلاع ومعرفة ما يدور داخل مؤسساته الرسمية وما يتخذ فيها من قرارات وما يرسم من سياسات، وذلك في سبيل ضمان نزاهة عمل هذه المؤسسات ونزاهة نظام الحكم بكليته. لقد عمل الإعلام الحكومي على نقل ونشر المعلومات باتجاه واحد، من النظام السياسي إلى المواطن، دون العمل على نقدها والتحقق منها، ودون نقل الأصوات النقدية والمعارضة لذلك النظام. لم يعكس الإعلام العمومي ذلك التنوع والتباين داخل المجتمع، ولم يتيح المساحة الموضوعية اللازمة للنقاش والجدل المجتمعي مساهمة في تطويره بما يضمن في النهاية الوصول لحلول

ونقاط التقاء. على عكس ذلك، من الواضح أن هذا الإعلام قد كان جزءاً من حالة الاستقطاب الحاد التي سادت خاصة حول قضايا الرأي العام التي تناولها هذا التقرير.

وهذا الفشل الذي نرصده هنا، وتلك النواقص والثغرات والتجاوزات في عمل الإعلام العمومي وفي علاقته بالمجتمع، لا نعتقد أنها جاءت بشكل عرضي أو نتيجة ضعف مهني، بقدر ما هي نتاج نزعة النظام السياسي بالهيمنة على المؤسسة الإعلامية العمومية وتسخيرها لخدمته. وهذا ما يمكن تلمسه بوضوح بالاستناد إلى طبيعة المنظومة القانونية الفلسطينية التي تجتهد السلطة التنفيذية دائماً لتطويعها بما يخدم نزعتها تلك.

التدابير اللازمة لضمان دور فاعل للإعلام الرسمي في تعزيز نزاهة الحكم

يتضح من الاستخلاصات أعلاه، بأن الإعلام الرسمي الفلسطيني لا يحمل في جوهره ومضمون عمله صفة "العمومي"، وهو بحاجة لتدابير حتى يكتسب هذه الصفة من جهة، وحتى يأخذ دوره في تعزيز نزاهة الحكم.

من أهم هذه التدابير اللازمة هي ضمانه استقلاليته المالية والإدارية. إذا لا يمكن الحديث عن إعلام مستقل وحر دون استقلالية مالية أولاً. وهذا حتى يتحقق بحاجة لمراجعة البيئة القانونية الحالية النازمة لعمله، وخاصة المراسيم الرئاسية. ثم الاستقلالية الإدارية وتحديد الممثل في ضمان نزاهة المعايير التي بناء عليها يتم اختيار أصحاب الوظائف العليا في الإعلام العمومي، والتي يجب أن تركز على الكفاءة المهنية بغض النظر عن الانتماءات السياسية والأيدولوجية. بل يجب تطوير أدوات رقابية داخلية تضمن الفصل بين المواقف السياسية والخلفيات الأيدولوجية للعاملين في الإعلام العمومي بمختلف مستوياتهم الوظيفية وبين مواقفهم السياسية وانتماءاتهم الأيدولوجية. وهناك الكثير من النماذج في العالم التي لديها مثل تلك الأدوات الرقابية.

دون ضمان الاستقلالية الإدارية وترسيخ المعايير المهنية في التوظيف، لا يمكن أيضاً الحديث عن إعلام عمومي يمثل الدولة والمجتمع، لأن من يحتل المناصب العليا هو من يرسم السياسات الإعلامية، والصحافي في موقعه التنفيذي هو من يحول تلك السياسات لمعالجة إعلامية موضوعية نزيهة. ويمكن الإضافة ضمن هذا الإطار، ضرورة وجود مجلس استشاري يضم مجموعة من الكتاب والمثقفين والأدباء والخبراء الذين يشهد لهم بالكفاءة والنزاهة ليكونوا مرجعية استشارية معبرة عن تنوع المجتمع الفلسطيني سياسياً وثقافياً واجتماعياً.

من جانب آخر، لا بد من ضمان حق المؤسسات الإعلامية في الحصول على المعلومة، رسمية كانت أو خاصة، لأن ضمان توفير المعلومة هو مرتكز رئيسي لضمان المكاشفة بين المواطن ونظامه السياسي، ولبناء علاقة بينهما قائمة على المعرفة الصحيحة بعيداً عن التضليل. فالعلاقة التي أساسها المكاشفة والمعرفة بعيداً عن التضليل، تتيح الفرصة لبناء المواقف الموضوعية.

علينا الإشارة أنه في ظل غياب مجلس تشريعي فعال، يبقى هنالك ثغرة في هذه التدابير، فهو كمثل للشعب حجر أساس في أي عملية رقابية داخل النظام السياسي ومؤسساته.

بالتوازي مع التدابير القانونية والرقابية، هنالك حاجة لجهد أكبر لتطوير ثقافة إعلامية ديمقراطية تؤسس لمفهوم جديد لعلاقة الإعلام بالسلطة. ثقافة يتحرر فيها الإعلام من تبعيته للسلطة واعتباره واحد من أدواتها. الإعلام العمومي يعبر عن الدولة والمجتمع ويعمل لضمان التزام الحكومات بالمحافظة على أسس وآليات حكم نزيه وديمقراطي.